المبحث الرابع

العنف كأداة من أدوات الممارسة السياسية لجماعات الإسلام السياسى فى الوطن العربى

بعد أن عرضنا فى المبحثين السابقين لموضع العنف فى الفكر السياسى لجماعات الإسلام السياسى فى الوطن العربى، وكيف أن بناءها التنظيمى يؤصل للعنف فى فكر أعضائها، ننتقل الآن لدراسة العنف السياسى كما مارسته هذه الجماعات فى واقع الحياة السياسية العربية المعاصرة، ومن الأهمية بمكان قبل أن ننطلق فى عرض جوانب هذا الموضوع أن نشير إلى أن التاريخ الإنسانى قد عرف العنف فى معظم مراحله، بل كان العنف ولازال أحد المكونات الرئيسية لتطور السياق التاريخى للبشرية، ومن ثم فإننا عندما ندرس العنف السياسى لجماعات الإسلام السياسى فى الوطن العربى، فإننا لا تدين ولا نؤيد استخدام العنف أو من يستخدمه، ولكن كل ما نهدف إليه هو أن نرصد هذه الظاهرة السياسية لنتعرف على أبعادها المختلفة وآثارها على واقع الحياة السياسية العربية فى المستقبل، الأمر الذى يتيح لنا فهمًا أفضل للممارسة السياسية فى المجتمع العربى، ويساعد على طرح بعض التصورات لتطوير هذه الممارسة بما يحقق للإنسان العربى عزته وكرامته، ويحافظ على حقوقه التى طال أمد إهدارها، كما أننا ننظر إلى قوى الإسلام السياسى فى الوطن العربى، بوصفها إحدى القوى الهامة والفاعلة والتى لها جذورها الأصيلة فى المجتمع العربى، الأمر الذى يلزم معه المزيد من البحث عن أهداف ووسائل عمل ومستقبل هذه التيارات لا وفقا لطموحاتها، بقدر ما هو بالنظر إلى الشروط الاجتماعية والسياسية التى عليها أن تعمل فى إطارها[1].

(١) د. غسان سلامة، مرجع سابق، ص ٢٥٠ .

وانطلاقًا من هذا الفهم للموضوع محل البحث تتحدد خطة الدراسة فى هذا الجزء من هذه الدراسة على النحو التالى:

أولا – الظروف السياسية المحيطة بعملية الممارسة السياسية لهذه الجماعات فى الوطن العربى.

ثانيا – علاقة هذه الجماعات بالدولة فى الوطن العربى.

ثالثا – إلى من يوجه عنف هذه الجماعات؟

رابعا – العنف السياسى لهذه الجماعات والإيقاع المنظم.

ولنتناول كلا من هذه النقاط بشىء من التفصيل.

أولا – الظروف السياسية المحيطة بعملية الممارسة السياسية لهذه الجماعات فى الوطن العربى :

سبق أن أشرنا فى المبحث الأول من هذه الدراسة إلى خصائص البيئة السياسية العربية، وما تتسم به من غياب المشاركة السياسية، وغياب الاتفاق على قواعد اللعبة السياسية فى المجتمع العربى هذا بالإضافة إلى غياب تقاليد الحوار الديموقراطى فى الحياة السياسية العربية[1]، وفى هذا الجزء من الدراسة سنركز على بعض الجوانب التى نرى أنها ذات تأثير قوى على اتجاه الممارسة السياسية لجماعات الإسلام السياسى إلى العنف.

أول هذه الجوانب يتمثل فى أن هذه الجماعات تمارس نشاطها فى نطاق أنظمة تستند إلى الإسلام كأساس لشرعيتها بدرجة أو بأخرى، فمعظم الأنظمة

---

(١) انظر فى ذلك: د. على الدين هلال (محرر)، الديموقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٣ ، ص ١٠: ص ١٣ د. جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية فى الوطن العربى، مجلة المستقبل العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٥ ، سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ١٠٨: ص ١١٩.

العربية، تجد فى الإسلام سندًا شرعيًّا لوجودها، فهناك المملكة العربية السعودية والتى أطلق ملكها فهد بن عبد العزيز على نفسه لقب خادم الحرمين الشريفين، هذا اللقب لا يعنى تغييرًا لفظيًّا بسيطًا، وإنما يعنى فى الواقع إعلانًا مباشرًا على استناد النظام السياسى فى المملكة إلى الإسلام فى شرعية وجوده، ممثلاً فى رمز إسلامى بالغ الأثر وشديد الأهمية، وهو الحرمان الشريفان، وتشير إحدى الدراسات إلى الأدوار السياسية للإسلام فى بناء السلطة السياسية فى المملكة العربية السعودية، وتحددها بأنها أربعة أدوار متكاملة، فالإسلام هو المصدر الأساسى والوحيد للتشريع بالمملكة، وهو يقدم الرموز والشعارات التى تصاغ بها السياسات الاجتماعية والاقتصادية للمملكة، كما يقدم الإسلام الإطار الذى يسهل عملية التغيير والتجديد، ويقدم مصدر الشرعية للنظام السعودى[1].

كذلك يلاحظ وجود نظامين عربيين آخرين يستندان فى شرعية وجودهما إلى النسب القرشى، وهما النظام الهاشمى فى الأردن[2]، والنظام الملكى فى المغرب، فلقد جاء فى الدستور المغربى أن الملك أمير المؤمنين، والممثل الأسمى للدولة، ورمز وحدتها، وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامى حمى الدين، والساهر على احترام الدستور[3].

أما مجموعة دول الخليج، فتستند أنظمتها إلى مصدر تقليدى للشرعية، يتمثل فى مجموعة القيم العربية التقليدية التى تلتقى والقيم الإسلامية فى صورتها الأولى، أما مجموعة الأنظمة العربية الأخرى فقد نصت معظم دساتيرها على أن الإسلام

---

(١) حسن أبو طالب، من يحكم فى السعودية، دراسة فى بناء السلطة السياسية فى المملكة، القاهرة، دار يافا للدراسات، ١٩٩٠ ، ص ١٦ : ص ٢٢ .

(٢) منيب الماضى وسليمان موسى، تاريخ الأردن فى القرن العشرين، عمان، دون ذكر تاريخ للنشر، أو ناشر.

(٣) فقرات من الدستور المغربى، الأهرام، القاهرة، ١٩٨٩/١١/٣ .

هو الدين الرسمى للدولة، أو أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الأول للتشريع كما هو الحال فى مصر[1]، أو أن رئيس الدولة يجب أن يكون مسلمًا كما نص على ذلك الدستور السورى[2].

هذه الوضعية التى تتعامل معها حركة الإسلام السياسى، والتى تتمثل فى كونها تواجه أنظمة تستند فى شرعيتها إلى الإسلام تفرض عليها مشكلات عديدة، أولها أنه يمكن تصورها على أنها حركة غير شرعية فى مواجهة أنظمة شرعية، الأمر الذى يبرر إطلاق يد النظم العربية فى استخدام أشد أساليب العنف فى مواجهتها، خاصة مع وجود أسانيد فقهية كثيرة من التراث الإسلامى ترى أن عدم الثورة على الحاكم الظالم، والصبر عليه أفضل مما ينتج عن الثورة، من تهديد للأمن والأمان[3]، وتقدم الخبرة الإسلامية المعاصرة فى هذا المجال تطبيقًا واضحًا

---

(١) دستور جمهورية مصر العربية الدائم، والتعديلات الجديدة، القاهرة، المطابع الأميرية، ١٩٨٤.

(٢) د. الحبيب الجنحانى، مرجع سابق، ص ١١٦

(٣) من أمثلة ذلك ما ذكره ابن تيمية من أن ستين سنة من إمام جائر أصلح من ليلة واحدة بلا سلطان.

ابن تيمية، السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية، القاهرة، دار الشعب، ١٩٧١، ص ١٨٥ ويشير كذلك فى موضع آخر إلى «أن المشهور من مذهب أهل السنة، أنهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف وإن كان فيهم ظلم، لأن الفساد فى القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولافتنة فيدفع أعظم الفسادين بالتزام الأدنى».

ابن تيمية، منهاج السنة، ٢ جزء، القاهرة، المطبعة السلفية، دون ذكر سنة النشر، ص ٨٧ نفس هذه الفكرة يشير إليها القاضى أبو يعلى الفراء، ويعرض لآراء الإمام ابن حنبل وأسانيده المؤيدة لها انظر: أبو يعلى الفراء، الأحكام السلطانية، القاهرة، مطبعة الحلبى، ١٩٣٨، ص ٦ ويشير أبو حامد الغزالى إلى ذات الفكر فيذكر فى الاقتصاد فى الاعتقاد:

«إن السلطان الظالم الجاهل متى ساعدته الشوكة وعسر خلعه، وكان فى الاستبدال به فتنة ثائرة لا تطاق وجب تركه، ووجبت الطاعة له».

أبو حامد الغزالى، الاقتصاد فى الاعتقاد، تحقيق الشيخ «مصطفى أبو العلا»، القاهرة، مطبعة الجندى، دون ذكر تاريخ للنشر، ص ١٩٩. =

لهذه الفكرة، من خلال السلوك السياسى للإخوان المسلمين فى فلسطين المحتلة، حيث اتخذوا موقف العزوف عن مقاومة المحتل فى غزة والضفة استنادًا إلى هذه الأسانيد الفكرية، ولم يبدءوا نشاطًا فى هذا المجال إلا بعد الانتفاضة الفلسطينية، بثمانية شهور عندما أعلنوا عن تشكيل منظمة حماس[1].

إن مثل هذه الأسانيد يمكن أن تستند إليها الأنظمة العربية فى مواجهتها لهذه الحركة، وهذه الأسانيد لها قيمتها الرمزية الهامة خاصة لدى القاعدة العريضة من المواطنين العرب، بحكم أنها ترجع إلى السلف الصالح.

وثانى المشكلات التى تواجه جماعات الإسلام السياسى فى هذا المجال، تتمثل فيما نطلق عليه تجاوزًا، بمؤسسات الإسلام الرسمية، وهى المؤسسات الإسلامية التى تشرف عليها الدولة، والتى تتخذ منها هذه الجماعات موقفًا مضادًا، والأمر ليس يسيرًا بالنسبة لها فى هذا الصدد، خاصة وأن هذه المؤسسات لها كوادرها الفنية، وإمكاناتها المالية المعقولة.

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن هذه المؤسسات تستطيع الحصول على الكثير من الأموال من خلال التبرعات التى يقدمها المواطنون على سبيل الصدقات،

= انظر تفصيلاً أكثر حول هذا الموضوع فى: «أبو حامد الغزالى»، إحياء علوم الدين، القاهرة، طبعة دار الشعب، سنة ١٩٧٠ ، ص ٨٩٣ .

كذلك انظر عرضًا نقديًا لمثل هذه الآراء فى: د. محمد عمارة، تيارات الفكر الإسلامى، كتاب الهلال، القاهرة، دار الهلال، العدد ٣٧٦ ، أبريل ١٩٨٢ ، ص ٢٤٠: ص٢٤٢.

وكذلك انظر: أ، ك، س، لامبتون، الفكر السياسى عند المسلمين، فى: شاخت وبوزورث، (محرران)، تراث الإسلام، القسم الثالث، ترجمة د. حسين مؤنس، ود. إحسان صدقى العمد، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، العدد ١٢ ، ديسمبر ١٩٧٢ ، ص ٤٩: ص ٦٥.

انظر أيضًا: د. أيمن الياسين، الإسلام والعرش، الدين والدولة فى السعودية، ترجمة سيد زهران، كتاب الأهالى، القاهرة، العدد ٢٦ ، يونيو ١٩٩٠ ، ص ١١: ص ٢٩.

(١) عبد القادر ياسين، حركة المقاومة الإسلامية فى فلسطين، حماس، القاهرة، دار سيناء للنشر، ١٩٩٠ ، ص ٢٦: ص ٢٧ .

هذا بالإضافة إلى الموارد التى تأتى من صناديق النذور والأوقاف، من ناحية أخرى يتمتع العاملون فى حقل الدعوة الإسلامية فى هذه المؤسسات بمكانة خاصة لدى المواطن العربى العادى، فإذا ما أضفنا إلى هذه المؤسسات الطرق الصوفية الإسلامية المنتشرة بشكل كبير فى جميع أنحاء الوطن العربى، والتى ينتمى إليها ملايين المواطنين، وهى تملك نفوذًا واسعًا فى أوساط المنتمين إليها، كما أن بعض هذه الطرق لها إطار تنظيمى مؤسس بحكم القانون كما هو الحال فى مصر[1]، وجماعات الإسلام السياسى تأخذ أيضًا موقفًا مضادًا من هذه الطرق، فى ظل وضع كهذا يمكن للأنظمة العربية استخدام المؤسسات الرسمية الإسلامية والطرق الصوفية فى إدارة الصراع مع جماعات الإسلام السياسى، الأمر الذى يؤدى إلى دخول هذه الجماعات فى معارك جانبية تفقدها الكثير من جوانب قدراتها، من ناحية أخرى يمكن للأنظمة العربية أن تتوسع فى إقامة المؤسسات الإسلامية ذات الطابع الاجتماعى، أو تقدم لما هو قائم منها الدعم المالى اللازم للتوسع فى تقديم خدماتها الاجتماعية المباشرة لأبناء الطبقات الفقيرة فى المجتمع، الأمر الذى يعنى اختراق هذه الأنظمة للفئات التى تمثل صلب جماعات الإسلام السياسى.

الإشكالية الثالثة التى تواجه جماعات الإسلام السياسى فى المجتمع العربى المعاصر، تتمثل فى أنها ليست وحدها التى تطرح بديلاً إسلاميًا، فهناك مؤسسات أخرى وشخصيات إسلامية لها مكانتها فى المجتمع تطرح بدائل إسلامية أخرى قد تكون مختلفة عما تطرحه[2]، الأمر الذى قد يؤدى إلى تصارع بين البدائل

---

(١) انظر فى ذلك د. حسن حنفى، الدين والتنمية فى مصر، فى د. سعد الدين إبراهيم (محرر)، مصر فى ربع قرن ١٩٥٢ – ١٩٧٧ ، بيروت، معهد الإنماء العربى، الطبعة الأولى، ١٩٨١ ص ١٩٨ : ص ٢١٥ . حيث يعرض لمؤسسات الإسلام الرسمية فى مصر، تنظيمها وعلاقة الدولة بها.

(٢) النموذج الواضح فى هذا المجال فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى، وفضيلة الشيخ محمد الغزالى راجع كتابه الهام : السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، القاهرة، =

الإسلامية المطروحة، وهو ما قد يؤدى إلى تصوير هذه الجماعات على أنها جماعات متطرفة أو متزمتة فى فهمها للدين، كما يؤدى إلى حالة من السيولة الفكرية فى المجتمع، ونقصد بها حالة البلبلة التى تحدث بين الجماهير البسيطة فى المجتمع، والتى تتساءل أى بديل إسلامى من البدائل المطروحة يمثل الإسلام الصحيح؟ ولأى بديل تنحاز وتؤيد؟ وما هو البديل الذى يجب أن تعارضه أو تتجنبه من بين هذه البدائل المطروحة؟

الإشكالية الرابعة تتمثل فى أن معظم هذه الجماعات تفتقد إلى الاعتراف بشرعية وجودها من الناحية السياسية، فباستثناء السودان والذى له ظروفه الخاصة[1]، والجزائر التى سمحت بظهور حزب إسلامى وذلك مع اتجاه النظام إلى التعددية السياسية، والأردن التى حافظ النظام السياسى بها على شرعية جماعة الإخوان المسلمين، لم تعترف معظم الأنظمة العربية بشرعية هذه الجماعات، ففى تونس على سبيل المثال، والتى طرح فيها الاتجاه الإسلامى أكثر الأطروحات الإسلامية ليبرالية، لم توافق لجنة الأحزاب التونسية على إنشاء حزب النهضة، على الرغم من التعديلات الموضوعية والشكلية التى أجراها ممثلو الاتجاه الإسلامى على برنامج الحزب.

كما أن قانون الأحزاب السياسية فى مصر يحذر إنشاء أحزاب على أساس دينى حفاظًا على الوحدة الوطنية، إن هذه الظروف تمثل من جهة نظر الباحث إشكالية تواجه النشاط السياسى لهذه الجماعات فى الوطن العربى، تجعل للعنف مبرراته لدى هذه الجماعات، مع الأخذ فى الاعتبار العوامل الأخرى ممثلة بالبناء الفكرى

= دار الشروق، الطبعة السابعة ١٩٩٠ ، وقد أثار هذا الكتاب جدلاً واسعًا، وتعرض الشيخ الغزالى لهجوم ضار من جانب العديد من التيارات الإسلامية فى العالم الإسلامى، وظهرت العديد من الكتب والمقالات فى الرد عليه.

(١) انظر حديث الدكتور حسن الترابى لجريدة الأهالى، القاهرة، عدد ١٩٩١/٧/٢٤.

والإعداد الذهنى والنفسى الذى يتم لأعضاء هذه الجماعات إضافة إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة السابق الإشارة إليها.

ثانيا – علاقة جماعات الإسلام السياسى بالدولة فى الوطن العربى :

توضح الخبرة السياسية العربية المعاصرة، أن علاقة جماعات الإسلام السياسى بالدولة فى الوطن العربى، قد اتخذت العديد من الأشكال، ونستطيع أن نحصر أهم أشكال هذه العلاقة على النحو التالى:

أولا – علاقة تقوم على أساس قيام الدولة بتوظيف هذه الجماعات لتحقيق أهداف معينة، كاتجاه بعض الأنظمة العربية إلى إجهاض القوى اليسارية فى بعض الأقطار من خلال خلق وتقوية ودعم هذه الجماعات، والأمثلة فى هذا المجال نجدها فى مصر السادات، وتونس، والمغرب، والسودان فى هذا الشكل من أشكال العلاقة تكون هذه الجماعات فى البداية فى موقع الأضعف، حيث عادة ما يتم ذلك فى مرحلة التكوين الأولى، غير أنه بمرور الوقت، وازدياد قوة هذه الجماعات، وانتهاء المهمة التى كان يرى النظام أن على هذه الجماعات أن تنجزها، تبدأ التناقضات فى الظهور، وقد تصل الأمور إلى حد الصدام العنيف بين الجانبين، وهو ما حدث بالفعل فى كافة الأقطار التى أشرنا إليها والواقع أن الإشكالية التى تواجه طرفى العلاقة فى هذه الحالة، تتمثل فى أن النظام يعطى هذه الجماعات فرصة النمو وبناء كيانها التنظيمى بهدوء بل وفى ظل مساندة النظام التى تتيح لهذه الجماعات حرية الحركة، حيث أنها تقوم بالمشاركة مع النظام بإزاحة القوى السياسية المعارضة الأخرى، الأمر الذى يجعل الساحة مغلقة على هذه الجماعات ذاتها، الأمر الذى يضفى على هذه الجماعات المزيد من عناصر القوة السياسية فى المجتمع، هذه القوة التى تغرى عادة قادة هذه الجماعات بالمطالبة بدور جديد، وهو دور الشريك الكامل فى السلطة السياسية، وهو ما ترفضه عادة النخب السياسية العربية الحاكمة، أما الإشكالية التى تواجه هذه

الجماعات فى هذا المستوى فتتمثل فى أنها تواجه السلطة الحاكمة بمفردها بعد تهميش قوى المعارضة السياسية الأخرى، الأمر الذى يغرى السلطة الحاكمة بالقيام بعملية تصفية لهذه الجماعات، ففى غيبة القوى السياسية الأخرى تكون المواجهة مع القوة الباقية أيسر بالنسبة للسلطة الحاكمة، فى ظل هذه الظروف يكون الصدام عنيفًا فى النهاية بين طرفى العلاقة الأمر الذى يؤكده ما حدث فى المغرب وتونس ومصر.

ثانيا – علاقة تقوم على أساس سعى كل طرف من أطرافها لاحتواء الطرف الآخر، وهى أكثر أشكال هذه العلاقات تعقيدًا، فجماعات الإسلام السياسى تسعى فى إطار هذه العلاقة مع نظام الحكم القائم إلى أسلمة المجتمع إن صح هذا التعبير، عن طريق طرح الشعارات والأفكار الإسلامية فى كافة الموضوعات، وعلى كافة المستويات، فى نفس الوقت يسعى النظام السياسى والذى عادة ما يستند إلى الإسلام فى شرعية قيامه إلى محاولة تكييف أو توظيف نشاط هذه الجماعات بما يخدم أهدافه فى الاستمرار فى السلطة ولتدعيم قواعد شرعيته، وهذه المرحلة فى العلاقة بين الجانبين لا تدوم طويلاً إذ عادة ما يكتشف النظام أن هذه الجماعات إنما تطرح نفسها كبديل للنظام القائم أو أنها تحاول تحقيق بعض الأهداف المرحلية من خلال هذه العلاقة، كما أن هذه الجماعات عادة ما تكتشف الهدف الحقيقى للنظام السياسى من هذه العلاقة، فتدرك مدى أهميتها بالنسبة له، بوصفها تقوم بتدعيم شرعية وجوده، فتطالب بدور أكثر اتساعًا فى ممارسة السلطة، ويحاول النظام فى هذه المرحلة التكيف مع ما هو قائم، فيقوم عادة بتصنيف هذه الجماعات إلى جماعات معتدلة يمكن التعامل معها، وأخرى متطرفة لابد من التصدى لها، وذلك حتى يتجنب الدخول فى مواجهة شاملة مع القوى الإسلامية فى المجتمع، الأمر الذى يهدد شرعيته، وعلى الجانب الآخر يحاول قادة هذه الجماعات الاستفادة من

هذا التصنيف على أساس الدخول فى مساومات مع النظام خاصة من جانب الجماعات التى تعرف باعتدالها، من أجل تحقيق بعض المكاسب، كما أنها تحاول أن تقوم بدور الوسيط بين النظام والجماعات الراديكالية الأخرى، الأمر الذى يتيح لها القيام بدور سياسى هام، تحاول أن تصوره على أنه الذى يحقق صمام الأمان اللازم لاستقرار النظام السياسى، بعد ذلك تتجه هذه الجماعات خاصة المعتدلة، إلى محاولة اختراق المؤسسات السياسية القائمة، كالأحزاب والنقابات، والمجالس النيابية، وغيرها، وهى تعلن بذلك عن رغبتها فى القيام بالتغيير فى إطار النظام القائم وبوسائله القانونية التى حددها الدستور والقانون العام، وعادة ما يكون رد الفعل من جانب النظام متوقفًا على مدى تقييمه لهذا الأسلوب، فإذا ما رأى النظام أن هذا الأمر يشكل تحولاً فى فكر هذه الجماعات وسلوكها السياسى، فإنه يبدأ محاولة جديدة لتوجيه هذه الجماعات ونشاطها بما يحقق أهدافه، أما إذا كانت رؤيته لهذا الأسلوب على أنه أسلوب من أساليب التكتيك السياسى لهذه الجماعات لتحقيق أهداف مرحلية معينة لها، تمكنها من الوصول إلى السلطة، فإنه يبدأ بمواجهتها والصدام معها.

والملاحظ أن معظم الأنظمة العربية، قد نجحت بدرجة أو بأخرى فى صد محاولة جماعات الإسلام السياسى لاختراقها، إلا أن حالة السودان قبل ثورة الإنقاذ الوطنى تقدم حالة تستحق التأمل، فقد نجحت حركة الإسلام السياسى بقيادة الترابى، فى التعامل مع نظام جعفر نميرى، ووظفته لتحقيق بعض أهدافها كتطبيق الشريعة الإسلامية، ثم تراجعت فى الوقت المناسب، عن هذا التحالف، وعندما سقط نميرى، تمسكت بشدة بالحفاظ على ما تحقق فى ظل النظام السابق، كما أنها استطاعت أن تبرى نفسها من تهمة التحالف مع النميرى، على أساس أنها كانت تسعى للتطبيق الصحيح للشريعة الإسلامية، وهو ما تحقق على المستوى

الرسمى على الأقل، الأمر الذى يمثل خطوة على الطريق من وجهة نظر هذه الحركة، وقد استطاع الترابى وجماعته السيطرة على النظام السودانى بعد الانتفاضة الشعبية التى أطاحت بنظام نميرى، بل وظل يمارس حق الاعتراض على العديد من القرارات السياسية الهامة، الأمر الذى أوصل النظام إلى حد الأزمة، خاصة مع تفاقم الأزمة الاقتصادية، وأزمة الجنوب خاصة فى الجانب المتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية على أبناء الجنوب الذين لا يدين معظمهم بالإسلام، الأمر الذى أدى إلى انهيار التجربة الديموقراطية الثالثة فى السودان بقيام ثورة الإنقاذ الوطنى، وما نصل إليه من خلال تجربة السودان، أن الاسلوب السياسى غير المرن الذى اتبعته جماعة الإسلام السياسى ممثلة فى جماعة الترابى، وتحالفاتها التى كانت تقوم فى الأساس على تحقيق بعض مصالحها بغض النظر عن مصالح الأطراف الأخرى، قد أدى فى النهاية إلى انهيار النظام السياسى القائم، وكان البديل هو نظام عسكرى جديد.

ويبقى أن نقول إن هذا الشكل من أشكال العلاقة، يظل مجالاً للتوتر الذى عادة ما يقود إلى التوسع فى استخدام العنف فى نطاق الممارسة السياسية.

ثالثا – علاقة تقوم على أساس محاولة هذه الجماعات الاحتواء الكامل للدولة والمجتمع، بحيث لا يقتصر الأمر على اختراق المؤسسات السياسية كما يحدث فى النموذج السابق الإشارة إليه بل يمتد ليشمل إقامة البنية الاقتصادية الأساسية لهذه الجماعات، عن طريق إقامة شبكة من الشركات والمؤسسات المالية والاقتصادية التى تحاول السيطرة على كافة نواحى النشاط الاقتصادى والمالى فى المجتمع، ومن خلال هذه الشبكة المالية والاقتصادية التى تساندها بعض المؤسسات الإعلامية، يتم لهذه الجماعات التغلغل فى كافة مستويات النظام القائم وفى كافة مؤسساته، بل والوصول إلى إمكانية التأثير على المواقع الحساسة فى نطاق صنع القرار السياسى فى الدولة، وواضح أن نشاط هذه الجماعات فى هذا الشكل

ذو شقين، الشق الاقتصادى الذى يقود إلى تأثير سياسى فعال، والشق السياسى الذى يدعم الأول، من خلال اختراق المؤسسات السياسية القائمة فإذا ما تحقق النجاح على المستويين أمكن السيطرة على المجتمع والدولة، وهو ما لم يتحقق حتى الآن فى أى من الحالات العربية ولعل النموذج الواضح فى هذا المجال، يتمثل فيما حدث فى مصر، من تزاوج النشاط السياسى لجماعات الإسلام السياسى، والنشاط الاقتصادى والمالى لشركات توظيف الأموال، ومجموعة البنوك الإسلامية، وقد حققت بالفعل هذه الجماعات نجاحات واضحة، حيث تغلغلت بنفوذها وتأثيرها فى المستويات الإدارية والسياسية المختلفة للنظام السياسى، ومارست قدرًا لا يستهان به من التأثير فى بعض القرارات الاقتصادية الهامة، غير أنه يبدو أن هذه الجماعات قد تعدت المدى المسموح به من جانب النظام السياسى فى هذا المجال، الأمر الذى جعل النظام يتصدى لنشاط شركات توظيف الأموال خاصة بعد تورط بعض قياداتها فى أعمال مخالفة للقانون، وهو ما أدى إلى حدوث ما عرف بأزمة شركات توظيف الأموال، وهى الأزمة التى كان لها تأثير هام فى إضعاف مورد هام من موارد تمويل نشاط هذه الجماعات فى مصر.

رابعا – علاقة تقوم على أساس الصدام المباشر من جانب الدولة تجاه هذه الجماعات، الدولة فى هذه الحالة لا تدير حوارًا مع هذه الجماعات، ولا تعترف بوجودها أصلاً، ولا تحاول توظيفها أو استخدامها، ومن هنا فهى تتعامل معها تعاملاً أمنيًا فى الأساس، يقوم على أساس القمع الشديد، العنف فى هذه الحالة يأتى عادة من جانب الدولة، التى تركز على القضاء على الكوادر الرئيسية لهذه الجماعات من خلال تصفيتها تصفية جسدية، وذلك من أجل حرمان هذه الجماعات من الخبرات التنظيمية اللازمة لكى تمارس نشاطها فى المجتمع، وهو ما يؤدى عادة إلى إضعاف هذه الجماعات لفترة ليست بالقصيرة، وإن كان يجعلها أكثر إيمانًا باستخدام العنف فى مواجهة

الدولة والمجتمع، والنموذج الواضح فى هذه الحالة، هو النظام السورى فى عهد حافظ الأسد[1].

خامسا – علاقة تقوم على أساس اعتراف الدولة بشرعية جماعات الإسلام السياسى مع اتجاه الأنظمة العربية إلى الأخذ بنظام التعددية السياسية[2] ظهرت هذه العلاقة فى المجتمع العربى فى الفترة الأخيرة، وتقدم الجزائر والأردن مثالين واضحين فى هذا المجال، وإن اختلفا فى التفاصيل، ولنقدم عرضًا موجزًا لهذين النموذجين.

بالنسبة للجزائر، أقر الدستور الجزائرى الجديد الذى صدر فى ٢٣ فبراير ١٩٨٩، التعددية الحزبية، وسمح للإسلاميين بتكوين أحزابهم العلنية والشرعية[3]، وفى هذا الإطار تكونت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وأصدرت صحيفة نصف شهرية هى جريدة المنقذ، وشاركت الجبهة فى انتخابات البلديات والولايات التى أجريت فى ١٢ يونيو ١٩٩٠، وقد استطاعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أن تحقق انتصارًا ساحقًا فى هذه الانتخابات على الأحزاب الأخرى، بما فيها حزب جبهة التحرير الوطنى الحاكم، فقد نجح الإسلاميون فى ٨٥٣ بلدية بنسبة ٥٥,٤٢٪ بينما حصل الحزب الحاكم على ٤٨٧ بلدية، أما نتائج انتخابات الولايات أى المحافظات، فقد سجلت هزيمة للحزب الحاكم إذ حصلت الجبهة الإسلامية على ٤٨ ولاية، وحصل الحزب الحاكم على ١٤ ولاية فقط، وبذلك سيطر الإسلاميون على البلديات فى المدن الرئيسة[4].

---

(١) انظر فى ذلك: هالة مصطفى، النظام السورى بين مشكلات الداخل وتحديات الخارج، جريدة الأهرام القاهرية، عدد ١٩٨٩/٤/١٤ . هالة مصطفى، مأساة لبنان وصراع الإخوان مع الأسد، جريدة الأهرام القاهرية، عدد ١٩٨٩/٨/٢٥ .

(٢) **أحمد ثابت**، التعددية السياسية فى العالم العربى، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب ومنتدى الفكر العربى، ١٩٩٠ .

(٣) الأهرام القاهرية، ١٩٨٩/٢/٢٥ .

(٤) اليوم السابع، تصدر فى باريس العدد ٣٢٠، ١٩٩٠/٦/٢٥، جـ ١٤ .

وهناك تفسيرات عديدة لفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى انتخابات الجزائر، وقد أشار تقرير وكالة رويتر إلى ثلاثة عوامل فى هذا الصدد، أولها اعتمادهما على تأييد الشباب فى المدن الذين يعانون من البطالة وأزمة الإسكان بالإضافة إلى تميز أفرادها بالقدرة على الحركة وبالقدرات التنظيمية العالية، هذا مع غياب أحزاب المعارضة الأخرى لمقاطعتها الانتخابات هذا الوضع جعل الميدان مفتوحًا أمام الأصوليين[1].

تفسير آخر يؤكد أن الرئيس الجزائرى يرى أن الاعتراف بالأصوليين ضرورة حيوية بالنسبة له، لتنفيذ برنامجه للإصلاح الاقتصادى والسياسى، والذى يعارضه بعض فصائل حزب جبهة التحرير الوطنى، ومن ثم فالحزب الوحيد القادر على ذلك هو جبهة الإنقاذ ذات التأثير الواسع فى الطبقات الوسطى والشباب، وترى العواصم الغربية أن جبهة الإنقاذ لا تمثل أى خطر لأنها قوية عدديًا وضعيفة سياسيًا فهى لا تمتلك برنامجًا متماسكًا فى مواجهة الأزمة الاقتصادية ولا فى المسألة الديموقراطية[2]، وهكذا فبعد أن تؤدى مهمتها فى تهميش جبهة التحرير الوطنى كميًا ستتهمش هى بدورها نوعيا ويكتب لبرنامج الرئيس النجاح[3].

والواقع أننا لا نتفق مع التفسير الأخير لنجاح الإسلاميين فى الجزائر، ولكننا نرجعه بالإضافة إلى العوامل السابقة إلى إخفاق تجربة التنمية الاقتصادية فى الجزائر فى تحقيق أهداف وآمال الشعب الجزائرى[4]الأمر الذى أوجد العديد

---

(١) تقرير وكالة رويتر ليوم ١٩٨٩/٢/٢٤ .

(٢) انظر فى هذا العدد حديث السيد/عباس مدنى زعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الجزائر إلى مجلة اليوم السابع فى عددها السابق ١٩٩٠/٦/٢٥ .

(٣) سعد هجرس، ماذا بعد الاكتساح الأصولى فى الجزائر؟ مجلة المنار، القاهرة، العدد ٦٧ ، يوليو ١٩٩٠ ص ٢٠ .

(٤) د. محمد عبد الشفيع عيسى، الجزائر: تجربة التنمية من أين؟ وإلى أين، المنار، القاهرة، دار المنار، العدد ٦٨ ، أغسطس ١٩٩٠ ص ٦٤ : ص ٧٧ .

من الأزمات الخانقة فى حياة الإنسان الجزائرى، وأدى هذا الوضع إلى اهتزاز شرعية الحزب الحاكم.

وعلى الرغم من هذا الوجود الشرعى لجبهة الإنقاذ الإسلامية فى الجزائر، إلا أن الجبهة أخذت تصعد من مواقفها تجاه الحكومة، فدخلت فى صدامات معها فى يوليو ١٩٩١ أدت إلى تدخل الجيش والقبض على بعض زعمائها وتقديمهم للمحاكمة[١].

الأردن وجماعات الإسلام السياسى :

تقدم الأردن نموذجًا مختلفًا فى نطاق العلاقة بين هذه الجماعات والدولة عن النموذج الجزائرى فى بعض الجوانب، فمن الناحية القانونية لم يتم إلغاء جماعة الإخوان المسلمين فى الأردن، عند إلغاء الأحزاب السياسية فى الأردن فى الخمسينيات، ومن ثم ظلت هى الجماعة السياسية الوحيدة القائمة والمتمتعة بالشرعية من هذه الفترة وحتى الآن، وفى عام ١٩٨٩ ، أعلن العاهل الأردنى حل مجلس النواب الأردنى، والدعوة إلى انتخابات نيابية جديدة، تشارك فيها كافة القوى السياسية الأردنية، وذلك دون السماح بتكوين الأحزاب.

غير أن الظاهرة التى لفتت الأنظار كانت بروز تيار الجماعات الإسلامية، وقيامهم باتباع سلوك حاد، ورفعهم لشعارات متطرفة، وقد استطاع الإسلاميون الحصول على حوالى عشرين مقعدًا من مقاعد مجلس النواب الأردنى الثمانين[٢]، وأوضحت الانتخابات الأردنية أن الاتجاه الإسلامى هو الأكثر جاذبية بالنسبة

---

(١) انظر التقرير المنشور عن أحداث الجزائر فى مجلة الفرسان الباريسية، عدد ٨ يوليو ١٩٩١ .

(٢) الأهرام القاهرية ٨٩/١١/٣ ، ٨٩/١١/٦ ، كذلك انظرا ليوم لسابع عدد ٨٩/١١/٦ حيث قدمت تقريرًا عن الحملة الانتخابية الأردنية، وشعارات الإسلاميين وأفكارهم، كذلك انظر تقرير الأهرام، عن الانتخابات الأردنية والمرأة التى أهدروا دمها عدد ١٩٨٩/١١/١.

للشعب الأردني، غير أن هذا الاتجاه لم يكن موحدًا، وإنما كانت له صور عديدة، كما أظهرت هذه الانتخابات تمتع الإسلاميين خاصة جماعة الإخوان المسلمين، بقدر كبير من التخطيط والتنظيم والقدرة على الحركة وسط الجماهير[1] والواقع أن نجاح التيار الإسلامي في هذه الانتخابات مقارنة بالقوى السياسية الأخرى، له مبرراته الموضوعية، فهم الجماعة السياسية الوحيدة التي ظلت قائمة على مدى ثلاثة عقود من الزمان، كما أن النظام الأردني له معاملاته الخاصة بهم خاصة في نطاق الأراضي العربية المحتلة[2]، فإذا ما أضفنا النشاط الذي تقوم به جماعة حماس في إطار الانتفاضة الفلسطينية، وهي جناح الإخوان المعلن في الأراضي المحتلة، فإن محصلة هذا هو ازدياد رصيد هذا التيار لدى رجل الشارع الأردني، ومن ثم فنتيجة الانتخابات الأردنية لها مبرراتها الموضوعية. ولكن يبقى السؤال حول مدى هذه التجربة واستمرارها في الأردن، وهل يمكن أن تتطور بحيث تقدم نموذجًا في مجال تنظيم العلاقة بين جماعات الإسلام السياسي والدولة في الوطن العربي؟

ثالثًا – إلى من يوجه عنف جماعات الإسلام السياسي في الوطن العربي :

إلى من يوجه العنف الإسلامي ؟

في هذه النقطة نتساءل عن المستهدف من استخدام العنف الآتي من جماعات الإسلام السياسي المعاصرة، هل هو الحاكم ؟ هل هو النظام ؟ هل بعض الأشخاص الذين يعارضون الحركة؟ هل فصائل المعارضة الأخرى؟ هل بعض الفصائل الإسلامية التي تفضل أدوات أخرى غير العنف؟ أم المجتمع ككل ؟

إذا ما نظرنا إلى المعلومات المتاحة عن نشاط هذه الجماعات في الوطن العربي، سنجد أن العنف قد وجه إلى هؤلاء جميعًا، إلى الحاكم اغتيال الرئيس السادات

---

(١) اليوم السابع، عدد ١٩٨٩/١١/٢٠ .

(٢) راجع في تفاصيل ذلك عبد القادر ياسين، مرجع سابق، ص ٢٥ : ص ٣٠ .

هو النموذج الواضح فى هذا الصدد، إلى النظام، نماذج عديدة فى مصر نجد حادث الفنية العسكرية الذى نفذه حزب التحرير الإسلامى الذى كان يرأسه صالح سرايه، واغتيال الشيخ الذهبى الذى نفذته جماعة التكفير والهجرة، والتى حكم بالإعدام على قائدها شكرى مصطفى وبعض الأعضاء الآخرين[1]. هذا بالإضافة إلى أحداث ١٩٨١ فى مدينتى المنيا وأسيوط، والأحداث التى شهدتها سنوات ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ١٩٨٩ من مصادمات بين قوى الإسلام السياسى، والشرطة التى تمثل رمزًا هامًّا من رموز النظام السياسى، وقد حدثت مجموعة من حوادث القتل لرجال الشرطة فى هذه الفترة، وقد تكون لبعض هذه الأحداث ملابساتها وظروفها الخاصة التى لا نقرها من جانب الشرطة، إلا أنها فى التحليل النهائى استخدام للعنف فى مواجهة النظام السياسى ممثلاً فى الشرطة ولا تخلو الوقائع المتاحة عن أحداث موجهة إلى الجيش كحادث الفنية العسكرية فى مصر السابق الإشارة إليها، والهجوم على مدرسة المدفعية فى سوريا عام ١٩٧٩ ، ومحاولة اغتيال رفعت الأسد إضافة إلى المواجهة الشديدة مع قوات الجيش السورى وسرايا الدفاع خلال عامى ٨١ و١٩٨٢ خاصة بعد تشكيل الجبهة الإسلامية فى سوريا وإعلان بيان الثورة الإسلامية فى سوريا ومنهاجها عام ١٩٨٠[2] كذلك حدثت مواجهة عنيفة بين الإسلام السياسى والنظام السعودى عام ١٩٧٩، فقد بدأت الاضطرابات المناوئة للحكومة فى الحجاز فى أواسط نوفمبر ١٩٧٩، حيث داهمت فصائل مسلحة صغيرة بضع قرى واحتلت طرقًا ثانوية بالقرب من المدينة المنورة، ويقدر العدد الإجمالى للمشاركين فى هذه العملية بثلاثة آلاف وخمسمائة فرد، وقد نجحت القوات السعودية فى صد هجومهم على المدينة، وفى اليوم الأول من القرن الخامس عشر الهجرى، نجح المنتفضون فى الاستيلاء

(١) عادل حموده، مرجع سابق، ص ٥٥ .

(٢) التقرير الاستراتيجى العربى الثالث، مرجع سابق ص ٢٤١: ص ٢٤٢ .

على الحرم المكى، وأعلنت منظمة حركة الثوار المسلمين فى شبه الجزيرة العربية والتى لم تكن معروفة من قبل مسئوليتها، وأنها تتولى قيادة الثورة، وأعلن الزعيم الروحى للثوار وهو محمد القحطانى أن هدف الحركة هو تطهير الإسلام وتحرير البلاد من زمرة الكفار والعائلة المالكة ورجال الدين المرتزقة الذين لا هم لهم إلا التمسك بمناصبهم وامتيازاتهم، أما الزعيم السياسى للحركة وهو جهيمان العتيبى فقد ندد بنفاق الحكومة التى تدعى أنها مركز الدين الحنيف فى العالم ولكنها من جهة أخرى تناصر الظلم والفساد والرشوة، وقد نجحت القوات السعودية فى السيطرة على الموقف بعد مقاومة عنيفة استمرت أسبوعين، وقامت بإعدام ٦٢ من المشاركين فيها بعد ذلك[١].

فى الجزائر حدثت أيضًا مواجهة عنيفة مع النظام، تمثلت فى الهجوم على بعض المنشآت العسكرية التابعة للقوات المسلحة، كالهجوم على ثكنات الجيش فى مدينة بور أو او عام ١٩٨٢ والاستيلاء على كميات من الأسلحة والذخيرة، ثم الهجوم على شركة البناء التابعة للقوات المسلحة عام ١٩٨٥ وفى عام ١٩٨٦، كان الهجوم على كلية الشرطة فى مدينة صومعة، ثم على إحدى المستشفيات، وقد قاد هذه الهجمات ضابط سابق فى الجيش هو مصطفى أبو على الذى لقى حتفه هو ومجموعة من أتباعه بالقرب من العاصمة عام ١٩٨٧ ، كما كشفت حملات الشرطة عام ١٩٨٧ عن حيازة تنظيمات إسلامية غير مشروعة، لكميات ضخمة من الأسلحة والمفرقعات كانت تنوى استخدامها فى محاولة لقلب نظام الحكم[٢].

أما فصائل المعارضة الأخرى والأشخاص الذين يعارضون الحركة وفكرها، فقد نالوا أيضًا قدرًا من العنف ولعل أبرز الأمثلة فى هذا المجال ما تعرض له

---

(١) فكرى عبد المطلب، حركة المعارضة السرية داخل السعودية، مجلة اليقظة الغربية، القاهرة، السنة الثالثة، العدد ١٢ ، ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ٣٨ : ص ٣٩ .

(٢) حسين أحمد أمين، مرجع سابق، ٢٦: ص ٢٧ .

الكاتب الصحفى مكرم محمد أحمد من محاولة لاغتياله فى مصر، والتهديدات التى يتلقاها بعض الكتاب والمفكرين المخالفين للحركة، أما المعارضة اليسارية فقد كان لها نصيب وفير من الاعتداءات كما حدث فى الجامعات المصرية فى النصف الثانى من السبعينات، وهو نفس الشىء الذى حدث فى تونس والجزائر والمغرب والسودان[1]، وإن كانت المغرب تتضمن حدثًا هامًا وهو قيام إحدى الجماعات الإسلامية باغتيال المحامى عمر بن جلون عضو المكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية، أكبر الأحزاب المعارضة فى المغرب وأكثرها شعبية وأعمقها جذورا، وقد تشكلت هذه الجماعة داخل جمعية الشبيبة الإسلامية وأسسها فى الدار البيضاء قبل ذلك بسنوات أحد رجال التعليم، وكانت جمعية قانونية معترفًا بها تمارس نشاطها كباقى الجمعيات الثقافية، ورغم غموض ملابسات قضية اغتيال عمر بن جلون بعد اختفاء رئيس الجماعة إلا أن الأخبار قد شاعت فى ذلك الوقت بأن هناك مخططًا لتصفية أكثر من سبعين شخصًا من قادة هذا الحزب تصفية جسدية[2].

إذا ما حاولنا أن نتساءل عن العنف الموجهة إلى المجتمع من جانب حركة الإسلام السياسى سنجد اتجاهات فكرية متباينة بين فصائل الحركة، فالبعض

---

(١) التقرير الاستراتيجى العربى الثالث، مرجع سابق، حيث نجد عرضًا لأهم أحداث عنف هذه الجماعات فى مصر والسودان وتونس، ص ٢٤٠ وما بعدها، وراجع التقرير الاستراتيجى العربى الأول والثانى حيث نجد تسجيلاً وافيا لأحداث العنف الإسلامى فى الوطن العربى، بالنسبة للجزائر راجع: حسين أحمد أمين، مرجع سابق، بالنسبة لسوريا راجع هالة مصطفى، مرجع سابق، حيث تقدم عرضًا وافيا للعنف المتبادل بين النظام السورى وجماعات الإسلام السياسى فى سوريا.

(٢) د. محمد عابد الجابرى، الجماعات الإسلامية فى المغرب، القاهرة، مجلة اليقظة العربية، السنة الأولى، العدد ٧ ، سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ٣٠: ص ٣٣ . راجع عرضًا وافيا لنفس الكاتب فى: د. إسماعيل صبرى عبد الله، الحركات الإسلامية المعاصرة فى الوطن العربى، مرجع سابق.

يرى ضرورته بحكم كونه مجتمعًا جاهليًا[1] والبعض يركز على أن المجتمع ليس مجتمعًا جاهليًا، ولكنه مجتمع تحكمه قيادة جاهلية[2]، والبعض يرفض فكرة المجتمع الجاهلي، وتكفير السلطة السياسية[3] نتيجة لهذا الاختلاف، اختلفت درجة العنف الموجه للمجتمع من قطر لآخر، ومن فترة لأخرى في نطاق القطر الواحد، وذلك وفقًا لعلاقات القوة بين التيارات الإسلامية في نطاق حركة الإسلام السياسي، وهذا لا يمنع من إمكانية رصد بعض مظاهر للعنف الموجه للمجتمع بصفة عامة، فقد شهدت مدن مصر المنيا وأسيوط، ومنطقة عين شمس بالقاهرة، أحداث عنف موجهة ضد المواطنين العاديين في هذه المدن، من ذلك حوادث إحراق أندية الفيديو، وما نطلق عليه بحوادث الطرق، حيث تقع بعض الاعتداءات من جانب بعض أفراد الجماعات الإسلامية على المواطنين الذين لا يلتزمون بتعليمات الجماعات من حيث السلوك في الملبس أو المعاملات أو غير ذلك،

---

(١) راجع : أفكار شكري مصطفى في عادل حمودة، الهجرة إلى العنف، مرجع سابق. رفعت سيد أحمد، الأصول الفكرية لتيارات الغضب الإسلامي، تنظيم الجهاد. دراسة حالة، مجلة اليقظة العربية، القاهرة، السنة الثانية، العدد ٥ ، مايو ١٩٨٦ سيد قطب، معالم في الطريق، مرجع سابق.

(٢) راجع نص كتاب الفريضة الغائبة لمحمد عبد السلام فرج في نعمة الله جنينه، مرجع سابق.

(٣) د. جمال الدين محمود، أصول المجتمع الإسلامي، القاهرة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، أكتوبر ١٩٨٣ . بدء من الربع الأخير من عام ١٩٨٩ حدث تطور في نطاق العلاقة بين الاتجاه الإسلامي والاتجاهات السياسية الأخرى فنظم مركز دراسات الوحدة العربية ندوة الحوار القومي الديني في القاهرة خلال الفترة من ٢٥ – ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩ . انظر عرضًا لبعض الأوراق التي قدمت في هذه الندوة في المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٣٠ ، ديسمبر ١٩٨٩ كما شارك ممثلو الإخوان المسلمين في الندوة التي نظمتها جريدة الأهالي التي يصدرها حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي حول تحليل تجربة النظام الاشتراكي.

انظر جريدة الأهالي أعداد ٦ ، ١٣ ، ١٩٨٩/١٢/٢٠ .

أو حوادث الاعتداء على طلبة وطالبات الجامعة الذين يرتدون الملابس الغربية وغير ذلك من أحداث[1].

وقد شهدت الجزائر وتونس والمغرب والسودان أحداثًا مماثلة، غير أن أحد الجوانب الملفتة للنظر بالنسبة لاستخدام العنف من جانب جماعات الإسلام السياسى هو استخدام العنف بين بعض فصائلها، فمنظمة الجهاد الإسلامى فى مصر واجهت الإخوان المسلمين بالعنف الشديد بعد دخول الإخوان لانتخابات عام ١٩٨٧ على قائمة حزب العمل، واستمرت أحداث العنف فى الجامعات خلال عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩[2]، وقد شهدت هذه الفترة ظهور جماعة أخرى يبدو أنها أكثر تطرفًا وعنفًا من منظمة الجهاد، إن هذه الصورة التى عرضنا لها توضح أن عنف جماعات الإسلام السياسى كان موجهًا إلى مستويات عديدة، بدءا من الحاكم والنظام السياسى، وصولاً إلى القوى المعارضة الأخرى، والمفكرين المعارضين للحركة وتوجهاتها ثم إلى المجتمع ومؤسساته المختلفة وانتهاء بالمواطن العادى البسيط، إن هذا يؤكد صحة الفرض الذى انطلقنا منه فى التحليل والذى يتلخص فى كون العنف له جذوره وأصوله بنية جماعات الإسلام السياسى، غير أن هذا أيضًا يشير إلى تساؤلات أخرى أهمها، لماذا يصل استخدام العنف من جانب هذه الجماعات إلى الحد الذى قد يضر بها على المستوى الجماهيرى؟

رابعًا – عنف جماعات الإسلام السياسى والإيقاع المنظم :

سبق أن أشرنا إلى صور العنف التى اتبعتها جماعات الإسلام السياسى، والتساؤل الذى نحاول الإجابة عليه الآن هل هذه الصور المختلفة من العنف تمثل أحداثًا فردية لا رابط بينها أم أن لها شكلاً منظمًا؟ بداية لا ننفى وجود بعض أحداث العنف الفردية غير أننا نرى أن ثمة تنظيمًا واضحًا لاستخدام

(١) التقرير الاستراتيجى العربى الثالث، مرجع سابق.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٤٢ وما بعدها.

العنف من جانب هذه الجماعات، يؤكد هذا واقع ما حدث فى ثلاثة أقطار عربية شهدت أكثر أحداث العنف حدة وهى مصر وسوريا والجزائر.

فمحاولة قلب نظام الحكم من جانب الحركة أو الاستيلاء على السلطة السياسية فى كل من الأقطار الثلاث، وإن كانت تعكس مدى محدودية خبرة من قاموا بهذه المحاولة فى هذا المجال إلا أنها تتشابه إلى حد بعيد، من القيام ببعض الاعتداءات على بعض منشآت القوات المسلحة إلى محاولة الاعتداء على بعض رموز السلطة السياسية، واغتيال البعض إلى إعلان بيان الثورة الإسلامية فى هذا القطر، أو ذاك، كذلك نجد تزامنًا فى الحركة العنيفة فى جميع الأقطار العربية، وفى أساليبها كالمظاهرات والصدام مع قوات الشرطة وغيرها، كذلك نلحظ تشابهًا واضحًا فى حوادث الاعتداء على المواطنين العاديين غير الملتزمين بتعليمات وأفكار هذه الجماعات، بل وتزامنا فى معظم الأقطار العربية التى شهدت نموًّا لهذه الحركة.. إن هذا التناغم والتزامن فى استخدام العنف يؤكد أن ثمة تنظيمًا لاستخدام العنف من جانب جماعات الإسلام السياسى، ولكن ما هى معالم هذا التنظيم؟

سؤال نطرحه، لعل ما قد يتوافر من معلومات فى المستقبل يمكننا من الإجابة عليه.